



بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الشعب
المجلس الوطني لكوردستان العراق
رقم الأصدار : ٥
تأريخ الأصدار : ٢٠٠١/٦/٦

أستناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) والمادة (٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل و بناءً على ما عرضه وزير الداخلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وما شرعه المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المرقمة (١٢) و المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ وللصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ قررنا أصدار القانون الأتي :

قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ قانون التعديل الثالث لقانون وزارة الداخلية رقم (٩) لسنة ١٩٩٣ لأقليم كوردستان العراق

المادة الأولى :

تستحدث مديرية عامة باسم (المديرية العامة لشرطة المرور) يترأسها مدير عام لا تقل رتبته عن رتبة عقيد شرطة ترتبط بوزارة الداخلية.

المادة الثانية :

تعديل المادة الرابعة من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٣ و تقرأ كالأتي :
١. أضافة المديرية العامة لشرطة المرور الى المديريات العامة الواردة ذكرها في المادة الرابعة من قانون وزارة الداخلية رقم (٩) لسنة ١٩٩٣ و أعتبرها الفقرة (٧) من المادة أعلاه .

٢. فك أرتباط مديريات شرطة المرور في المحافظات عن مديريةية الشرطة العامة و ربطها بالمديرية العامة لشرطة المرور مع كافة تشكيلاتها .

المادة الثالثة : www.mojkurdistan.com

لا يعمل بأي نص يتعارض و أحكام هذا القانون.



المادة الرابعة :

على مجلس الوزراء تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الخامسة :

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في جريدة وقائع كوردستان.

د. روژ نوري شاويس
رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق



بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الشعب
المجلس الوطني لكوردستان العراق
رقم القرار : ٧
تأريخ القرار : ٢٠٠١/٦/٥

"قرار"

أستناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) والمادة (٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل و بناءً على ما عرضه مجلس الوزراء ، قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق في جلسته المرقمة (١٢) و المنعقدة بتأريخ (٢٠٠١/٦/٥) ما يلي :

المادة الأولى :

ابطال معاملات التسجيل المجدد الجارية على الأراضي الزراعية الواقعة خارج حدود البلديات ضمن اعمال ملاحظية التسجيل العقاري في زاخو بالنسبة للأشخاص الطبيعيين لكونها غير مشمولة باحكام التسجيل المجدد الواردة في قانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ المعدل و الخاضعة لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي النافذة في الأقليم.

المادة الثانية :

ابطال معاملات التسجيل المجدد الجارية على العقارات و الأراضي المعدة للسكن الواقعة داخل حدود البلديات ضمن أعمال ملاحظية التسجيل العقاري في قضاء